



٢٠٢٢/٥/١٨

**محضر اجتماع لجنة برنامج ماجستير الاقتصاد خلال الفصل الدراسي الثاني
(العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١) المنعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/٥/١٨**

اجتمعت لجنة برنامج الماجستير في الاقتصاد يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/٥/١٨ بحضور أعضاءها:

- د. محمد العلاوين (مدير البرنامج)
- د. عباس المجرن (عضوً)
- د. إبراهيم ميرزا (عضوً)

أولاً: النظر في طلبات المتقدمين لبرنامج ماجستير الاقتصاد للعام الدراسي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٢.

عرض مدير البرنامج التقرير النهائي حول طلبات المتقدمين لبرنامج ماجستير الاقتصاد للعام الأكاديمي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ ، وتم وضع التوصيات الخاصة فيما يتعلق بالمتطلبات السابقة لقبول الطلبة، وعلى أن يتم رفع التقرير لكلية الدراسات العليا.

ثانياً: الإطلاع على كتاب الدكتور محمد المرزوقي / مشرف وحدة تطوير المناهج تاريخ ١٩ / ٤ / ٢٠٢٢
حول التقرير الفصلي لجودة التعليم في برنامج ماجستير الاقتصاد عن الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٢

تم الإطلاع على التقرير الفصلي لجودة التعليم في برنامج ماجستير الاقتصاد عن الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ ، والذي يتضمن نتائج الطلبة، ومن الملاحظ أن التقرير يتسم بالتوازن والموضوعية في مخرجهاته ، وذلك عند النظر في نتائج مختلف أدوات التقييم للمهارات المتعددة. وقد تم الإنفاق على ضرورة الإستمرار في إجراء عملية تقييم برنامج ماجستير الاقتصاد، وذلك للوقوف على مواطن الضعف عند الطلبة أو في العملية التعليمية وبالتالي القيام بعمل ما يلزم للتغلب عليها وتطويرها. كما تم الطلب من الأساتذة الزملاء الذين يقومون بتدريس مواد في برنامج ماجستير الاقتصاد بالعمل على توسيع طرق تقييم المهارات التي يملكونها الطلبة، وقياسها بوسائل مختلفة تتضمن أنواع أخرى من الواجبات والوظائف والمشاريع، وقد أبدى الزملاء الإفضل التعاون التام في هذا الإطار. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم التأكيد على ضرورة التعاون والاستمرار بالتواصل مع وحدة تطوير المناهج بالكلية للوقوف على آية مستجدات بهذا الخصوص، وإعلامهم بأية تطورات تطرأ على مناهج وأدوات تقييم برنامج ماجستير الاقتصاد.

ثالثاً: تقرير الأستاذ الدكتور Elias Dinopoulos حول تقييم برنامج ماجستير الاقتصاد خلال الفترة (١٠ - ٤٢/٤/٤).

تم الإطلاع على تقرير المحكم لبرنامج ماجستير الاقتصاد ، وفيما يلي أبرز النقاط التي احتواها التقرير:

يستند تقرير المحكم على عدد من الوثائق التي تم تزويده بها حول برنامج ماجستير الاقتصاد بالإضافة إلى خلاصة خمسة اجتماعات عقدها المحكم عبر منصة تيمز خلال الفترة ١٤-٢٢/٤/٢٠٢٠، مع مدير البرنامج، وأعضاء لجنة البرنامج، ومدير المجال، وعدد من أعضاء هيئة التدريس في برنامج الماجستير في الاقتصاد، وعدد من طلبة البرنامج، بالإضافة إلى لقاء ختامي مع عميد الدراسات العليا. كما قدم المحكم محاضرة عن "أهمية البحث العلمي وكيف تصبح باحثًا جيدًا".

وقد تضمنت اللقاءات مع المحكم مناقشات مكثفة ومفصلة حول خطة برنامج الماجستير في الاقتصاد، وخطط البحث العلمي، وأالية التدريس، ومؤهلات أعضاء القسم، وطبيعة ومستوى طلبة البرنامج، والتقنيات الفنية والمصادر العلمية المتاحة للطلبة وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة ببرنامج الماجستير وسبل تطويره.

وقد خلص تقرير المحكم إلى أن برنامج الماجستير في الاقتصاد هو برنامج عالي الجودة وذو تنظيم محكم ويشكل مصدراً كبيراً للمعرفة الاقتصادية من خلال عرض أحدث التطورات في النظريات الاقتصادية وتوفير الأدوات التحليلية اللازمة للطلبة. كما إن توافر مختبرات الحاسوب الآلي والمباني المناسبة والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات تساعد إلى حدٍ كبير في النهوض بالعملية الأكاديمية والبحثية في البرنامج. وقد أشار المحكم إلى أن هيكل البرنامج مشابه إلى حدٍ كبير لهيكل برامج الماجستير في الاقتصاد في معظم الجامعات الأمريكية. وقد أشار إلى ميزة البرنامج باحتوائه على معارف كافية في الرياضيات والإحصاء والنظريات الاقتصادية. كما أشار إلى ميزة وجود خيار لدى الطالب بإتباع المسار البحثي الذي يناسبه من بين مسارين: (١) مسار الأطروحة أو (٢) مسار كتابة مشروع بحثي مع اجتياز اختبار شامل في عدد من الموضوعات الأساسية في الاقتصاد.

توصيات المحكم من أجل تطوير البرنامج:

١) استحداث مقرر جديد في خطة البرنامج يتعلق بـ "اقتصاديات الطاقة Energy economics" ، نظراً لأهمية الموضوع في منطقة تعد مصدراً رئيسياً للطاقة في العالم، ومن أجل تزويد الطلبة بالمعرفة المتعلقة بالتطورات العالمية الجارية والمتسرعة في مجال الطاقة.

٢) إنشاء مجموعة من المقاييس الكمية (quantitative measures) لقياس مكونات الجودة الرئيسية للبرنامج. وتعمل هذه المقاييس على تحويل الطبيعة النوعية لمعايير تقييم أداء البرنامج إلى مؤشرات كمية يمكن متابعة

تطورها عبر الزمن. حيث أن تميز وتطور البرنامج يساعد على جذب متقدمين أفضل للبرنامج بالإضافة إلى مساعدة خريجي البرنامج في الحصول على فرص توظيف أفضل. ومن هذه المؤشرات، على سبيل المثال لا الحصر، متوسط المعدل العام للطلبة، ومتوسط درجة اختبار الـ (GMAT) للطلبة المقبولين، ونسبة الطلبة المقبولين من إجمالي المتقدمين، ومستوى تقييم أبحاث طلبة البرنامج، وعدد الأبحاث المنشورة مع الطلبة... الخ.

(٣) رأى المحكم أن إحدى نقاط الضعف في مسار أطروحة الماجستير في البرنامج تتمثل في التكلفة الإدارية العالية المتمثلة في الجهد والوقت المطلوب من أجل الوصول إلى مراجعين خارجيين مؤهلين لمراجعة كل أطروحة ماجستير. ويعتقد المحكم أن هذا الإجراء ليس ضرورياً، إذ يمكن الاكتفاء بقدرة الطالب على الدفاع عن الأطروحة أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين وذوي الخبرة في مجال الأطروحة. وهذا المعيار- وهو المعروف به في الولايات المتحدة غالباً - يتيح للطالب فرصة الدفاع عن أطروحته أمام لجنة علمية تملك الحق في قبول الأطروحة أو طلب ادخال تعديلات جوهرية عليها رفضها.

وقد أبدى المحكم حماساً لتشجيع المزيد من العمل البحثي المشترك بين المشرف على الأطروحة والطالب الذي قد ينتج عنه نشر ورقة علمية في مجلات عالمية محكمة. وهذه الخطوة بالتأكيد ستعمل على تحسين مستوى الأطروحة، ويقترح المحكم وجود حواجز لأعضاء الهيئة التدريسية عند مشاركتهم لطلابهم في تطوير أبحاث مشتركة.

رابعاً: رأي اللجنة في تقرير الأستاذ الدكتور Elias Dinopoulos:
 بعد الاطلاع على تقرير المحكم وتوصياته ترى لجنة البرنامج التالي:
 يتسم تقرير المحكم بالتوازن والموضوعية. وقد بين التقرير العديد من مزايا البرنامج فيما يخص الجانب البحثي وكفاءة أعضاء هيئة التدريس وما يملكه البرنامج من تسهيلات في جوانب التقنية والمباني والتجهيزات. وفيما يتعلق بتوصيات المحكم، فإن اللجنة ترى ما يلي:

- ١- فيما يخص مقترن استحداث مقرر في اقتصاديات الطاقة فإن القسم يطرح حالياً (وبشكل مستمر) مقررين هما: اقتصاديات المصادر الطبيعية (Economic of Natural Recourses) وموضوعات خاصة في الاقتصاد (Special Topics in Economics)، وبهتم المقرر الأول في بعض جوانبه بموضوعات الطاقة، بينما يتسم المقرر الثاني بالمرونة الكافية لتضمينه موضوعات ذات صلة بمجالات الطاقة المتعددة وقضايا البيئة واقتصاديات الطاقة عامة. كما أن لجنة البرنامج على استعداد لدراسة مقترن المحكم بهذا الشأن مع المختصين في المجال.
- ٢- بخصوص المقاييس الكمية التي تلخص مكونات الجودة الرئيسية في البرنامج، أفاد الزميل أ.د. ميخائيل سكورتونس عضو هيئة التدريس بالقسم، وهو حالياً عضو في لجنة تختص بتصنيف جامعة الكويت على المستوى العالمي، بأنه تتم حالياً دراسة بناء مقاييس ومؤشرات لقياس الأداء على مستوى الجامعة. ومع

ذلك فإن لجنة البرنامج تدعم فكرة بناء مقاييس ومؤشرات تساعده على تصنيف مستوى الأداء المقارن لبرنامج الماجستير في الاقتصاد، ولكنها ترى أن مثل هذه المقاييس يجب أن تطبق لكافة برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت.

٣- تتوافق توصية المحكم بخصوص تحكيم رسائل الماجستير خارجياً، مع ما ورد في التقرير الأولي لتقدير البرنامج، الذي أعدته لجنة البرنامج وتضمن الإشارة إلى الوقت الطويل الذي يستغرقه تحكيم أطروحة الماجستير من قبل ممكينين خارجيين. لذا فإن اللجنة تدعم الاكتفاء بدفاع الطالب عن أطروحته أمام لجنة يتم اختيارها من الأساتذة ذوي الخبرة في مجال التخصص. إلا أن الرأي النهائي بهذا الشأن هو من اختصاص كلية الدراسات العليا.

د. محمد العلاوين	د. عباس المجرن	د. إبراهيم ميرزا
التوقيع: 	التوقيع: 	التوقيع: 